



دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة – دراسة تحليلية لعينة من المصارف

التجارية العراقية للمدة 2005 - 2019

الباحث: علي اموري فرج

أ.د. حسن كريم الذبحاوي

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل و تقدير العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية والعائد المخاطرة، يحتل موضوع السيولة المصرفية والعائد والمخاطرة أهمية عالية سواء للباحثين او لادارات المصارف وايجاد العلاقة بينهما وكيفية تحقيق الموازنة بينهما لأهمية ذلك سواء للمصارف او لأصحاب المصالح ، وتم اخذ مجتمع احصائي تمثل بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق الاوراق المالية وتم اختيار عينة منها (ستة) مصارف (مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط، مصرف الاهلي العراقي، مصرف آشور، مصرف سومر) وتم تحليل استخراج نسب مؤشرات السيولة (الاصول السائلة، التوظيف، الاحتياطي القانوني) ونسب العائد (العائد على الموجودات ، العائد على الودائع) لبيان أثر نسب السيولة عليها، تم اعتماد خطر الائتمان والسوق أيضاً كمؤشرات مخاطرة و بيان أثر مؤشرات السيولة عليها، وتم استخراج وتحليل النسب المالية للمتغيرات بالاعتماد على بياناتها الواردة بتقاريرها المالية، تم استخدام البرنامج الاحصائي (Eeves) وفق أسلوب دمج البيانات to panel data واختبار استقراره البيانات وكذلك اختبار T ومعامل التحديد R^2 والمصحح R^2 وتمثلت الحدود الزمانية للبحث للمدة (2005-2019) لإيجاد علاقات الارتباط والتأثير وخرج البحث بعدة استنتاجات اهمها احتفاظ المصارف العينة بسيولة عالية اثرت بشكل سلبي على عائدها ولكنها كانت بجانب انخفاض المخاطرة ، كما اتضح انخفاض واضح في الإضافة الجديدة للسوق المالية على ثروة المساهمين وكانت الاضافة ضعيفة جداً لا سيما للسنوات الاخيرة من مدة البحث، كما اوصى الباحث بضرورة قيام ادارات المصارف بالموائمة ما بين السيولة والعائد والمخاطرة والعمل على تحسين المؤشرات وفقاً للنسب المعيارية للسلطة النقدية او قريبة منها.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية، العائد، المخاطرة.



المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: المقدمة

تؤدي المصارف دوراً كبيراً في تمويل القطاعات الاقتصادية من خلال الوظائف التي تقوم بها تلك المصارف، والخصائص التي تميزها عن بقية منظمات الأعمال. فالمصارف هي إحدى المنظمات التي تعتمد عليها عملية تمويل التنمية. فهي أداة للتوسط بين المدخرين والمستثمرين أولاً، ثم إن دورها لا يتحدد على العمليات المصرفية فقط، بل يتعداه لتهيئة المناخ الملائم لتنمية الاقتصاد. ثانياً، كما أن دورها لا يقتصر فقط على الوساطة وتعبئة الإذخارات وتوزيعها، بل يتعداه إلى دور تمويل الإستحقاقات، حيث يتم تحويل الودائع إلى القروض، وعليها المواءمة بين رغبات المدخرين في حق سحب وودائعهم ورغبات المقرضين في أن يحصلوا على قروض تتزامن بمواعيد ردها ومواعيد تحقق العوائد. كل هذه الأدوار المتناقضة في أهدافها لا يمكن المواءمة بينها إلا من خلال إدارة السيولة وأهميتها للمصارف، كونها أكبر التحديات التي تواجه عمل البنوك، فارتفاعها يقتضي البحث عن مجالات إستثمارها، أما إنخفاضها فيعني تحديات في مواجهة الإلتزامات والوفاء بها حسب استحقاقها للوقوع في مشكلة الإعسار المالي وفقدان ثقة الزبائن بالمصارف.

لذلك، فالمصارف مطالبة بإدارة سيولتها وتقدير الحاجة منها والإسترشاد بتوجيهات السلطة النقدية، ومقررات اللجان الرقابية الدولية، كما يُعدّ العائد ضرورياً للديمومة بنشاط المصارف وعملها، ولابد من المواءمة بين السيولة والعائد مع تحمل درجة معينة من المخاطرة، لهذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على ثلاثة متغيرات أساسية هي السيولة والعائد والمخاطرة والعلاقة بينهما.

ثانياً: مشكلة البحث:

تعد مشكلة السيولة من المشاكل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بشكل عام. فارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد، في حين تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات النقدية من المودعين في حالة انخفاض السيولة النقدية بها، مما يؤثر في العائد والمخاطرة لذلك جاءت مشكلة البحث - على ما ذكر أعلاه - للإجابة على الاسئلة التالية:

- ما أثر السيولة المصرفية في العائد للمصارف عينة البحث؟
- ما أثر السيولة المصرفية في المخاطرة للمصارف عينة البحث؟



ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال تناوله لقطاع مهم من مكونات الإقتصاد العراقي وهو القطاع المصرفي الذي يعتبر حلقة وصل مهمة في الإقتصاد الوطني والذي يمكن ان يساهم بصورة فاعلة في البناء الإقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة. ولكون المصارف التجارية من المؤسسات المالية المهمة ويأتي هذا من خلال قيامها بتعبئة الاموال الفائضة عن الحاجة في جهات معينة الى جهات اخرى بحاجة ماسة، كما يبين لنا البحث اهمية الادارة المصرفية في ادارة السيولة وكيفية استثمارها وما مدى انعكاس ذلك على الربحية ودرجة تحمل المخاطرة.

رابعاً: اهداف البحث:

الوقوف على طبيعة وابعاد العلاقة بين عناصر السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة.

التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية (عينة البحث) بنسب السيولة المعمول بها لدى السلطة النقدية ومقررات لجنة بازل.

خامساً: متغيرات البحث:

1- المتغير المستقل (مؤشرات السيولة):

$$\text{مؤشر الموجدات السائلة} = \frac{\text{الموجدات السائلة}}{\text{مجموع الموجدات}} \times 100$$

$$\text{مؤشر الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما يحكمها}} \times 100$$

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما يحكمها}} \times 100$$

2- المتغير التابع (العائد والمخاطرة):

أ-العائد وتم اعتماد (ROA) العائد على الموجدات والودائع.

$$\text{RoA} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجدات}}$$

$$\text{RoD} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الودائع}}$$



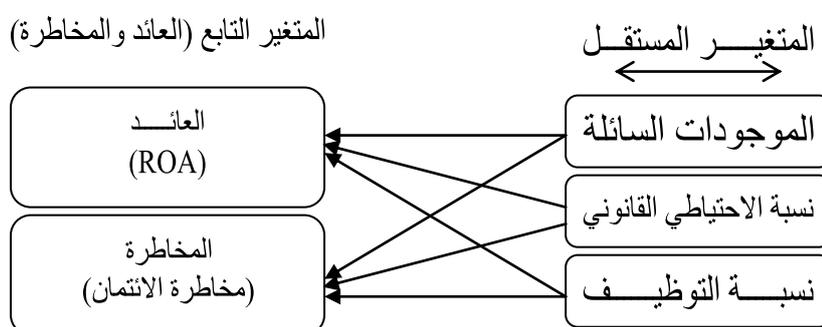
$$\frac{\text{القروض المبعثرة}}{\text{إجمالي القروض والسلف}} = \text{المخاطرة، وتم اعتماد (جودة محفظة القرض)} = \frac{\text{القيمة السوقية}}{\text{القيمة الدفترية}} = \text{خطر السوق}$$

خامساً: فرضية البحث:

تحدد فرضيات البحث بالاتي:

وجود علاقة ارتباط واثر ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات والودائع.
وجود علاقة ارتباط واثر ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية وخطر الائتمان والسوق.

سادساً: المخطط الافتراضي للبحث:



المبحث الثاني: السيولة المصرفية والعائد والمخاطرة

المفهوم الأهمية - مؤثرات القياس

أولاً: السيولة المصرفية- المفهوم والأهمية (Concept And Importance)

1- مفهوم السيولة : (Liquidity Concept)

وردت تعريفات متعددة لتحديد مفهوم السيولة إلا أن معظم هذه التعاريف تلتقي في تحديد الأركان الرئيسية للسيولة . فيرى الدكتور الشماع " بأنها تمثل قدرة أي موجود للتحويل إلى النقد بسرعة وبدون خسارة قياساً بكلفة الشراء " (الشماع ، 1992:64) . ويعرف السيولة آخرون بأنها " السرعة أو الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد ، وأن عملية تكوين النقود



التي تكون جذابة بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبدون خسارة" (8 : 2000 ، Howells&Bain) .

أما السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهي عرض النقد (M2) المكون من النقد وودائع تحت الطلب (M1) إضافة إلى الودائع الزمنية وودائع التوفير، وطبقاً لهذا التعريف تخرج الودائع الأجنبية لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل. (ابو رحمة، 2009:16)

2- أهمية السيولة (Liquidity Importance)

المصارف تحتاج السيولة لمقابلة الالتزامات المالية المتمثلة بسحوبات المودعين وطلبات القروض للمستثمرين ورجال الأعمال، وحيث إن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة ولهذا الاستعداد بعض الإيجابيات ومنها: (عقل 2000: 159)

أ- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

ب- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقرضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.

ج- يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية والمحليين والمودعين والإدارة.

د- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

هـ - تجنب البيع الجبري لبعض الموجودات وما قد تجلبه من سلبيات.

و- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

ز - تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

3- مصادر السيولة:

أ- المصادر الداخلية للسيولة : وتتكون من الآتي :-

- الموجودات السائلة كمخزون السيولة :
- النقد والاحتياطات.
- أوراقه بمثابة احتياطات تبيعها المصارف لمصارف أخرى باستحقاقات يوم أو بعض يوم لها القدرة على التسييل .
- أوراقه حكومية قصيرة الاجل مثل اذونات الخزنة.
- أوراقه تجارية وحوالات مصرفية وشهادات أيداع وتمثل أدوات ذات قدرة كبيرة على التداول في سوق النقد.
- أوراقه قابلة للتسويق بمثابة قروض او موجودات الهدف منها دعم الحاجة للسيولة.



ب:- المطلوبات وحق الملكية كوسيلة لشراء السيولة .

- الاقتراض من المصرف المركزي.
- الاقتراض من المصارف
- بيع أوراقه مقابل استلام نقد.
- اصدار شهادات إيداع.
- الإيداع العام لحسابات الضرائب.
- ايداعات اليورو دولار.

ج - العائد (الربح) كمصدر للسيولة.

ب- المصادر الخارجية للسيولة (Liquidity External Resources) :

باشرت المصارف في الستينات والسبعينات من القرن العشرين الماضي بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة من سوق المال. وتدعى هذه الاستراتيجية إدارة الديون (Debt Management)، وتدعو إلى الاستدانة الكافية للأموال. وإن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع، اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، عملة اليورو واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في المصرف المركزي (Rose، 1999 : 354) .

وتتوقف الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك إدارة مخزونه من السيولة على مدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي الى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني ، وإن من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانيتها (عقل، 2000 : 162)

ج- المصادر الحديثة للسيولة وتضم :

أ- شراء أوراق طويلة الأجل يكون للمصرف الخيار ببيعها بسعر معين في المستقبل وتسييلها.
ب- الإقراض، وذلك عن طريق صنع قروض بصيغة معيارية منظمة يستطيع المصرف بيعها في حالة الحاجة للسيولة.

ج- توريق قروض لبعض الزبائن للحصول على النقد المطلوب لتغطية الحاجة للسيولة

ح- يمكن للمصرف استخدام الالتزامات التي على سوق رأس المال لغرض تحويل الحاجة للسيولة مثل الأوراق التجارية.



خ-يعتبر توريق القروض مصدر حديث من مصادر التحويل المصرفي يؤدي الى تحويل الأصول المالية غير السائلة (القروض) الى أصول مالية سائلة (سندات) وطرحها الى الاكتاب العام .

4- مؤشرات قياس السيولة:

هناك العديد من المؤشرات المستعملة في قياس السيولة المصرفية ندرج منها :-

أ- نسبة الموجودات السائلة: وهي من النسب المهمة لقياس سيولة المصرف وسلامته المالية وتضم الموجودات و تضم الموجودات السائلة كل من النقدية في الصندوق و الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي فضلا عن الأرصدة لدى المصارف و المؤسسات المالية الأخرى اضافة الى الاستثمارات في الأوراق المالية او حسب تعليمات البنك المركزي العراقي فأن نسبة (30-35)% تعد كافية لمواجهة الوفاء بالالتزامات اتجاه الغير وتحسب بالمعادلة الآتية :

$$\text{الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

ب- نسبة الرصيد النقدي (Monetary fund Ratio) تبين لنا قدرة المصارف على السداد العاجل والفوري للالتزامات المصارف لمواجهة سحبات المودعين و تحسب بالمعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الصندوق النقدي} + \text{البنك المركزي} + \text{سائلها رصده اخرى}}{\text{الودائع بحكمها وما}} =$$

وكلما زادت النسبة كلما زادت قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماته وحسب مواعيدها المحددة على الرغم من تأثير ذلك على العائد لحجب توظيف الأصول في استثمارات مربحة ويمكن تحسين هذه النسبة من خلال ما يلي :

- إيداع نقود جديده من جانب الافراد ومؤسسات الاعمال والمنظمات.
- سداد قروض سبق ان أقرضها المصرف للعملاء.
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا .
- زيادة رأس مال المصرف في شكل نقدي وليس عن طريق تجميد الاحتياطات.
- وجود رصيد دائن للمصرف لدى المصارف الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.
- و كلما ازدادت هذه النسبة اصبح بمقدور المصرف زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء و خلق مزيد من حسابات الودائع و العكس صحيح (العلاق ، 2001 : 120) .

ج- نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Ratio)



بالمعتاد ووفقاً لقانون المصارف ينبغي للمصارف ان تحتفظ بنسبه معينه من ودائعها يحددها القانون يحتفظ بها على شكل رصيد نقدي دائن لدى المركزي من دون فائدة عليها والتي تضم :

- ارصدة نقدية اخرى تمثل العملات الأجنبية والمسكوكات وغيرها

- تضم جميع المطلوبات باستثناء حق الملكية .

يمكن ان تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية (الشمري 2009 :60):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

د- نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio)

وهي من النسب المطلوب توفرها لدى المصرف بالقانون ، وهي تتراوح ما بين (30 - 35 %) كحد أدنى في الأنظمة الاقتصادية المختلفة ، وتتعرض هذه النسبة للمتابعة والكشف المتواصل من قبل البنك المركزي (أحياناً أربع مرات في الشهر الواحد) .

و تستخرج هذه النسبة وفقاً للمعادلة التالية : العلاق(2001:122)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي} + \text{الاستثمارات} + \text{اوراق تجاريه مخصصه}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

ه- نسبة التوظيف (Investment Ratio) :

تبين هذه النسبة العلاقة بين القروض و التسليفات التي يمنحها المصرف التجاري يحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع ، وتشير هذه النسبة إلى مدى استعمال المصرف للودائع و ذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات وتتأثر هذه بالعديد من العوامل مثل نمو الودائع ،احتياطات النقد،استثمارات المصارف(Merchant.I.P. ,2012 (96 :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و التسليفات}}{\text{اجمالي الودائع ما يحكمها}}$$

ثانياً: العائد Return

1- مفهوم العائد:

يعرف العائد من وجهة النظر الاقتصادية على انه "الغلة" أو العائد هو المكافأة التي تهدف بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع في المستقبل (مطر، 2009 : 66) ومن وجهة النظر المحاسبية والمالية فينظر إلى العائد بأنه الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليف الموجودات المستخدمة في خلقها وهو الربح المحاسبي الظاهر بكشف الأرباح والخسائر، وبهذا



فإن الفرق بين الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية وهو ما يعبر عنه بالعائد (توفيق، 2014 : 24) او يعرف العائد المحاسبي بانه متوسط الربح معبر عنه كنسبة مئوية من المبلغ المستثمر (الحضيري : 2000 : 105) .

كما عرف بانه الربح الإجمالي أو الخسارة الحاصلة على الاستثمار على مدى فترة معينة، اما رياضيا فان مجموع العائد على الاستثمار هو مجموع التوزيعات النقدية أي (على سبيل المثال، الأرباح أو دفعات الفائدة)، بالإضافة إلى التغيير في قيمة الاستثمار، مقسوما على قيمته من بداية المدة (Gitman & Zutter ، 2012 :311) .

ومن من المفاهيم السابقة نستنتج الآتي:

أ – ان العائد يرتبط بنتيجة نشاط وقد يكون ربحا او خسارة.

ب- يعتبر العائد بمثابة التعويض الذي يحصل عليه المستثمر كمكافاة تحمله للمخاطرة التي قد ترافق العمل.

ت – يتسم العائد بحالة عدم التأكد لان تحققه غير مضمون قد يتعرض العمل الى خسارة بدلا من الربح.

ث – يعبر عن قدرة الموجودات على تحقيق دخل يعبر عنه كنسبة تبين لنا ربحية المؤسسة من عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية.

2- اشكال العوائد:-

أ- توزيعات الأرباح :

يتخذ العائد على شكل توزيعات خصوصا إذا كان الأصل المستثمر يمثل حق ملكية وبالتالي فان حامل السهم هو شريك في الحصول على الأرباح الموزعة اذا كانت سنة مربحة وكذلك يتحمل المخاطرة المتمثلة بالخسارة اذا ما تعرض الاستثمار في سنة معينة الى خسارة (24 : 2007 : Howells & Bain).

ب- الفوائد :

يأخذ العائد شكل دفع الفائدة على فترات متقطعة اذا كانت الأصول تمثل أدوات دين مثل السندات ، وان دفع الفائدة قد يكون ثابت أو متغير ، ولكن سواء كان ثابت أو متغير ، فإنه سوف يدفع للمقرض لطالما القرض غير مسدد (24 : 2007 : Howells & Bain)

ت- الأرباح الرأسمالية (Capital Gains)

وهو العائد الذي يأتي من التغير في القيمة الرأسمالية للأصل. (الفرق بين الشراء والبيع) وان اكثر المستثمرين يستثمرون باسهم المنشآت ليس فقط للحصول على الأرباح الموزعة على



الأسهم سنويا و لكن لأنهم يتوقعون قيمة الأسهم سوف ترتفع مع مرور الوقت.(بو زيد 2007 : 19) .

3- تصنيف العائد على الاستثمار : هناك العديد من الأنواع للعوائد ندرج منها :-

أ- معدل العائد المتحقق (الفعلي) **Realized Rate of Return**

يمثل العائد السنوي المتحقق او الفعلي على الاستثمار الى معدل العائد الفعلي المتحقق عن النشاط التشغيلي للمصرف الذي يحسب من بيانات كشف الدخل السنوي و الميزانية العمومية السنوية للمصرف (Brighame & Ehrhardt 2011 : 220) أيضا عرف على انه المبلغ الفعلي المستلم من الاستثمار بالأسهم العادية و الاحتفاظ به لفترة زمنية معينة (الزبيدي ، 2002 : 22) .

و يحسب بالمعادلة الآتية (Rao ، 1992 : 296)

$$R_j = \frac{(P_i - P_o) + Dt}{P_o}$$

اذ ان

$R_j =$ العائد المتحقق ، $Dt =$ التدفق النقدي الناجم عن الاستثمار (مقسوم الأرباح)

$P_i =$ السعر الحالي للسهم ، $P_o =$ السعر السابق للسهم

ب- **Expected rate of Return** معدل العائد المتوقع

يعرف العائد المتوقع على انه المتوسط الموزون لنتائج العائد المحتمل اذ تكون كل نتيجة مرتبطة باحتمال حدوثها (Hall ، 2012 : 56) . وأيضا عرف بانه المتوسط المرجح من احتمالات معدلات العائد في كل سيناريو (Bodie et al ، 2014 : 128). او انه مجرد المتوسط المرجح للعائد الممكن مع ترجيح احتمالات حدوثها (Horne & Wachowicz ، 2009 : 99) .

$$E(R) = \sum_{j=1}^n R_j P_j = P_1 R_1 + P_2 R_2 + \dots + P_n R_n$$

اذ ان :

$E(R) =$ العائد المتوقع حدوثه لمدته زمنية معينة .

$N =$ الفترة الزمنية المطلوب حسابها

$R_i =$ العائد المتوقع

$P_i =$ احتمالية حدوث العائد المتوقع

ج- **Required Rate of Return** معدل العائد المطلوب



هو ادنى عائد يطلبه المستثمرون مقابل تحمله للمخاطرة وان هذا العائد يعتمد على درجة المخاطرة التي يصاحبه (العامري ، 2010 : 49) . او هو الحد الأدنى لمعدل العائد المقبول من المستثمرين قبل ان يذهب المال الى الاستثمار وفي مستوى معين من المخاطرة (16 : Hitchner ، 2003)، او هو المعدل الذي يطلبه المستثمر على استثماره تعويضا عن المخاطر المحتملة ، وهو يعوض المستثمر عن القيمة الزمنية للنقود (تعويض عن الانتظار و تكلفة الفرصة البديلة ، التضخم)،(الحطاب ، 2007 : 16) ويعد معدل العائد المطلوب المعيار الأساس الذي يتم به قبول الاستثمار او رفضه ، وذلك من خلال مقارنته مع معدل العائد المتوقع (الشواورة ، 2008 : 39) .

ويحسب وفق إنموذج (CAMP)، وان نموذج (CAMP) يدل على ان معدل العائد المطلوب على الأصول يساوي معدل العائد الخالي من المخاطر اضع الى ذلك جزء (أو متعددة) من علاوة مخاطر السوق حيث يتم تمثيل جزء (أو متعددة) من خلال معامل بيتا للأصل (Howells &Bainn ، 2007 : 408). ويحسب معدل العائد المطلوب وفق الصيغة الآتية :

$$RR=Rf+Bi(Rm-Rf)$$

إذ ان:

RR : العائد المطلوب.

Rf:العائد الخالي من المخاطرة .

Bi: مقدار حساسية السهم للمخاطرة النظامية. (معامل بيتا)

Rm: عائد السوق .

(RM-RF): علاوة مخاطرة السوق.

ح- العائد الرأسمالي

يعرف العائد الرأسمالي بأنه العائد الذي ينتج عن الفرق بين سعر الشراء الحالي وسعر البيع في فترة لاحقة (220 : 2001 ، Saunders & Cornett). وكذلك يعرف بأنه العائد المتحقق نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للموجود المستثمر في نهاية المدة عما كانت عليه عند شراء الموجودات في بداية الفترة (هندي 2000 : 172). ويحسب العائد الرأسمالي وفق المعادلة الآتية :

$$R = \frac{P1 - P0}{P1}$$

اذ ان :



R = العائد الراس مالي ، P1 = سعر البيع

P0 = سعر الشراء ، ج - العائد الدوري:

د- معدل العائد على الاستثمارات (الموجودات) (ROA) (Return of Assets)

والى جانب التقسيمات السابقة هناك نوعان من العائد اللذان يهتمان المستثمر والمالك وهما:

- العائد على الاستثمار (Return On Investment (ROI))

يعرف العائد على الاستثمار بأنه (المكافئة على الاستثمار)، وتعني كلمة الاستثمار جميع الموجودات المادية والمالية التي تستخدمها الشركة في عملياتها من أجل تحقيق الربح. لذلك يطلق على هذا المؤشر أيضاً بالعائد على الموجودات (Return On Assets (ROA)).

ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للصيغة الآتية :

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد و الضرائب)}}{\text{مجموع الموجودات}} * 100$$

- العائد على حق الملكية (Return On Equity (ROE))

يختلف هذا المقياس عن المقياس السابق في كون مقام المعادلة يشمل أموال المالكين فقط ، ولا تدخل فيه الأموال المقترضة أو الديون المترتبة على الشركة . لذلك فإن هذا المقياس يطلق عليه أيضاً (العائد على القيمة المضافة) أو (العائد على أموال أصحاب الشركة) (الخطيب ، 2002 : 115) ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد و الضرائب)}}{\text{حق الملكية}} * 100$$

خ- معدل العائد على الودائع: - اذ يعد معدل العائد على الودائع لمعظم المحللين الماليين واحد من أفضل مقاييس أداء ربحية المصارف، وتعكس هذه النسبة قدرة إدارة المصرف على الاستفادة من ودايع العملاء من أجل تحقيق الأرباح. وتقاس هذه النسبة وفق الصيغة الآتية: (الدليمي ، 2016:146،

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة}}{\text{مجموع الودائع}} * 100\%$$

ثالثاً: المخاطرة :

1- مفهوم المخاطرة:

حسب وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم ، فقد تم تعريف المخاطرة حسب المجالات الاقتصادية كما يلي:



في مجال الإدارة المالية تعني المخاطرة : الاختلاف في التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة أما في مجال العمل المصرفي فتعني المخاطرة: تلك الآثار الغير مواتية الناشئة عن احداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأس ماله، فالمخاطر التي يتعامل معها البنك تؤثر في القرار المالي ويجب عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقاً.

وفي تعريف آخر هي حالة عدم التأكد المرتبط بتكبد خسارة مادية أو معنوية التي تلازم الشخص أو المنظمة عند اتخاذ قرارها ينتج عنه حالة معنوية تتصف بالقلق و التردد و عدم التأكد من نتائج القرارات المتخذة، وتعتبر المخاطرة من الأمور المهمة التي يجب ان تأخذها المصارف بنظر الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية .

إذ هناك ثلاث حالات هي :

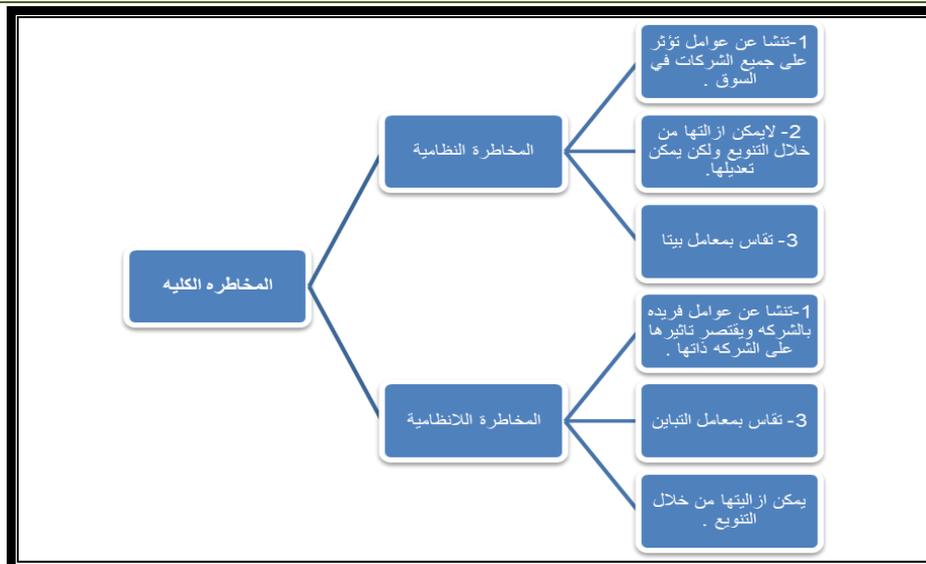
حالة التأكد: هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار إلى نتيجة واحدة معروفة ، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره و تدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل .

- المخاطرة:

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة ، و أن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج ، و تعتبر هذه الحالة بالمستقبل معرفة جزئية تعتمد على البيانات التاريخية والاحصائية التي يستند عليها المستثمر في قراراته.

- عدم التأكد:

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة ، كما أن أي تقدير لاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى، وتوصف هذه لحالة بعدم المعرفة المستقبل، وعموماً الشكل الآتي يظهر لنا أنواع المخاطرة:



2- أنواع المخاطرة المصرفية:

أ- المخاطرة الائتمانية:

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها عدم القدرة على السداد من الأطراف الأخرى المتعاملة مع المصرف لقاء التسهيلات المقدمة وهذه التسهيلات عادة ما تكون القروض والسلف كأن المقترض قد اخذ القرض ومن ثم تخلف عن سداه (8: 2006، Dietrich). يمكن قياس المخاطرة الائتمانية بمجموعة من النسب وهي (177 : 2008 ، Rose & Hudgins) ، (171 : 1999 ، Rose) ، (67 ، 93 : 1999 ، Hample & simonson)

$$\text{نسبة القروض الى مجموع الموجودات} = \frac{\text{القروض}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{نسبة القروض الى الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{مجموع الودائع}}$$

و تقاس أيضا مخاطرة الائتمان وفق النسب الآتية (عباس ، 2015 : 59) .

- نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض والسلف = القروض المتعثرة/القروض والسلف
اذ يقصد بالقروض المتعثرة بأنها القروض التي مضى على تاريخ استحقاقها 90 يوماً أو أكثر، وقد يتعدى السنة و أكثر أحيانا، فهي القروض التي تصرح من قبل إدارة المصرف بوصفها قروضا قد تعذر تحصيلها كما أنها قروض قام أصحابها بتسديد فوائدها دون المبلغ الأصلي في تاريخ السداد، و الاتفاق على تسديدها في تاريخ لاحق بشروط جديدة أو فائدة جديدة.

$$\text{نسبة مخصصات خسائر القروض الى اجمالي الائتمان النقدي} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{اجمالي الائتمان النقدي}}$$



إذ تبين هذه النسبة عن كيفية استعداد المصرف لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء مخصصات خسائر القروض، و تمثل مخصصات خسائر القروض بحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف و الذي يتم احتسابه حسب تعليمات البنك المركزي العراقي في اللوائح الصادرة بهذا الخصوص.

ب- مخاطرة السيولة:

تعني هذه المخاطرة عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات تجاه الآخرين في المواعيد المحددة، ويمكن قياس مخاطرة السيولة و فق مجموعة من النسب و هي كالاتي (137 : Koch & McDonald ، 2000)

$$\text{نسبة اجمالي النقد لدى المصرف الى اجمالي الموجودات الكلية} = \frac{\text{اجمالي النقد لدى المصرف}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}$$

إذ إن ارتفاع هذه النسبة هو دليل على انخفاض مخاطرة السيولة لان ذلك يعني قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات اتجاه الغير بسبب توافر النقد لديه في الصندوق او لدى المصارف الأخرى.

$$\text{- نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى اجمالي الموجودات الكلية} = \frac{\text{الاستثمارات قصيرة الاجل}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}$$

$$\text{- نسبة اجمالي النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{اجمالي النقدية+الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}$$

اذ تشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض مخاطرة السيولة ، لان ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة .

$$\text{- نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الائتمان النقدي}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}}$$

اذ تشير ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع مخاطرة السيولة لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة او وقت حاجة المصرف الى السيولة.

ت - مخاطرة رأس المال :

و تعني احتمال الخسارة الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية للموجودات بالمقارنة بالالتزامات، أو العكس بمعنى ارتفاع القيمة السوقية للالتزامات بقدر أكبر من ارتفاع القيمة السوقية للموجودات، و استنادا للقاعدة العامة للتوازن المحاسبي فان إجمالي الموجودات يساوي مجموع كل من رأس المال و المطلوبات ، و لذلك فان قيمة حق الملكية يساوي إجمالي الموجودات مطروحا منه



المطلوبات . و وفقا لهذه القاعدة نجد إن خطر رأس المال ينشأ من مصدرين ، الأول زيادة الالتزامات بمعدل اكبر من معدل زيادة حق الملكية ، و الثاني تحقيق خسائر سنوية مرحلة من عام لآخر (منسي ، 2013 : 150) . ويمكن قياس مخاطرة رأس المال بمعرفة نسبة تغطية رأس المال للموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة (المخلافي ، 2004 : 51).

ويمكن قياس مخاطرة راس المال وفق مجموعة من النسب وهي كالآتي:
(الشيخلي :2010 ، 63-64) (المخلافي، 2004 : 144)

$$\text{نسبة راس المال الى مجموع الموجودات} = \frac{\text{راس المال}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{نسبة راس المال الى الموجودات ذات المخاطر} = \frac{\text{راس المال}}{\text{الموجودات ذات الخطر}}$$

$$\text{نسبة راس المال الى اجمالي القروض} = \frac{\text{راس المال}}{\text{اجمالي القروض}}$$

$$\text{نسبة القروض الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{راس المال}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

ث- المخاطر السوقية :

عرف خطر السوق بأنه حالة عدم التأكد التي تصيب عائدات المنشأة المالية نتيجة التغيرات التي تحدث في السوق التي يكون مصدرها الظروف الاقتصادية والمالية (الجميل ، 2012 : 273) . او هي المخاطر التي ترافق وقوع احداث غير متوقعة وان حملة الأسهم العادين يكونون اكثر عرضة للمخاطرة من غيرهم من المستثمرين الاخرين (مطر وتيم ، 2005 : 46). وتتمثل هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والسياسية في البلد او حتى مع بلدان أخرى ترتبط مع بعضها بأواصر اقتصادية متينة تؤثر بعضها على البعض الاخر وتنشأ هذه المخاطرة نتيجة الاتجاهات التي تطرا على سوق راس المال والسوق المالي صعوداً ونزولاً لأسباب اقتصادية او سياسية او اجتماعية (الشبيب ، 2009 : 118) ، ويمكن قياس المخاطرة السوقية وفق مجموعة من النسب وهي : (Rose & Hudgins ، 2008 : 179)

- القيمة الدفترية لموجودات المصرف / القيمة السوقية للموجودات.

- القيمة الدفترية لراس المال / القيمة السوقية لراس المال.

- القيمة السوقية / القيمة الدفترية.



المبحث الثالث: التحليل المالي لمتغيرات البحث

نتناول في هذا المبحث التحليل المالي لمتغيرات البحث والتي تضم متغيرات السيولة (X_1, X_2, X_3) باعتبارها المتغيرات المستقلة ، والمتغير التابع هما العائد وتم أخذ متغيرين له هما (Y_1, Y_2) ومتغيرين للمخاطرة هما (Y_3) ويمثل الخطر الائتماني و (Y_4) ويمثل خطر السوق و طياً التحليل المالي لذلك حيث تم استخراج النسب المالية لكل مؤشر بالاعتماد على الملاحق المرفقة نهاية البحث والمستوحاة قيمها المطلقة من التقارير المالية السنوية للمصارف العينة :

أولاً : مؤشرات السيولة :

1- مؤشر السيولة (الاصول السائلة / اجمالي الموجودات)

يبين لنا مدى احتفاظ المصارف العينة بأصول سائلة يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وبدون كلف لمواجهة الوفاء بالالتزامات لاسيما تلك القصيرة الأجل منها ، والغرض الاساسي من هذه النسبة هو تجنب التعرض لحالات الفشل أو الاعسار المالي ،

2- مؤشر التوظيف (القروض والسلف / اجمالي الودائع) :

يعكس لنا مدى فاعلية الادارة التنفيذية وإدارة الائتمان في توظيف الموارد المتاحة لاسيما الودائع وتم اعتماد منح القروض والسلف باعتباره المكون الاكبر للائتمان النقدي لذلك.

- مؤشر الاحتياط القانوني :

تلتزم المصارف التجارية وحسب لوائح السلطة النقدية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها وحسب توجيهات البنك المركزي على شكل ودائع يحتفظ بها لدى البنك المركزي وقد تختلف النسبة وحسب الظروف الاقتصادية وما يستجد على الساحة الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية، والغرض من ذلك هو مساندة المركزي للمصارف من خلال تلك الاحتياطات الالزامية والحفاظ على أموال المودعين تجنباً للمشاكل.

ثانياً: مؤشرات العائد

أ - مؤشر العائد على الموجودات :

من اكثر المواضيع الذي يهم الادارة المالية هو تحليل الربحية ، وتحقيقه يعني حسن الاداء التشغيلي للمصرف ويعكس السياسات والقرارات التي اتخذتها الادارة ، كما ان نتائجه تظهر لنا الآثار المشتركة للسيولة وإدارة الموجودات على النتائج التشغيلية للمؤسسة ، ان نتائج العائد كثيراً ما تهم الادارة والملاك والمستثمرين ويعبر المؤشر عن ربحية الدينار المستثمر من قبل المصرف



، ومن معاينة جدول (4) نلاحظ أن المصارف العينة حققت معدل لعائد بلغ بالمتوسط العام للمدة 2% وتعد هذه النسبة منخفضة اذا ما قورنت مع النسبة المعيارية 15 - 20 % في حالات الاستقرار الاقتصادي ونسبة 5 - 10% في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة كحالة الاقتصاد العراقي .

ب - مؤشر العائد على الودائع :

يشير هذا المعدل الى مدى قدرة المصرف على تكوين الارباح من الاموال التي تم استقطابها من الاخرين.

ثالثاً: مؤشرات المخاطرة

أ - مؤشر مخاطر الائتمان (القروض المتعثرة / القروض والسلف)

يشير هذا المؤشر الى جودة موجودات المصرف او جودة محفظة قروضه فهو مقياس لمدى الاعتماد على الموجودات في حالة ارتفاع خطر الائتمان أعلى من نسبة 10% والتي تكون مرتبطة بأصول المصرف ، فقد يؤدي انخفاض الجودة لاسيما للقروض الى الانحدار المالي ثم الاعسار المالي لاسيما وأن موجودات المصرف هي اساس مجابهة تلك الأخطار والتي تتسجم من خلال نوعية محفظته او صعوبة تحويلها إلى سيولة عند الحاجة .

ب - مؤشر خطر السوق (القيمة السوقية للدفترية) :-

توضح هذه النسبة ما يضيفه السوق من قيمته على السهم قياساً بما هو مسجل كقيمة دفترية وهو ايضاً مؤشر يهتم نظرة المستثمر الى مؤسسة الأعمال ، ويتم حساب النسبة بقسمة القيمة السوقية (سعر الاغلاق السنوي) على القيمة الدفترية والتي تعادل مجموع حق الملكية على عدد الاسهم ، وتحسب النسبة بالدينار او بعدد المرات او كلما زادت عن معيار المقارنة كلما عكست كفاءة الادارة التنفيذية في تعاضم ثروة حملة الاسهم

رابعاً: خلاصة التحليل المالي للتغيرات :

من خلال ما تم استخراجها للنسب المالية، وكما هي في الملاحق (1-6)، نعرض خلاصة التحليل، فعلى مستوى مؤشرات السيولة اتضح ان مصرف بغداد يحتفظ بنسبة عالية من الاصول السائلة بلغت المتوسط (75%) وتفقو بأكثر من ضعف النسبة المعيارية (30-35) وكل ذلك على حساب توظيف وتعطيل نسبة عالية من الموجودات ، علما ان هذه النسبة العالية اثرت بشكل واضح على العائد في الموجودات او على الودائع والتي كانت نسبة 2% وهو ادنى نسبة بين المصارف العينة في حين كانت أدنى احتفاظ بالأصول السائلة الى مصرف اشور وبلغت 56% اما المصارف الاخرى فتحفظ بأصول سائلة اكبر من 60% في اجمالي موجوداتها ولم



تكن هناك موائمة بين الاصول السائلة والتوظيف والعائد ، اما على مستوى التوظيف للموارد المتاحة من الودائع فجاء مصرف سومر بأفضل نسبة ٤٤٪ ومصرف اشور ٤٢٪ ثم مصرف الخليج والاهلي العراقي بنفس النسبة ٤١٪ ثم مصرف الشرق الاوسط وبغداد بالمرتبة الاخيرة وبنسبة (٣٥،١٩)٪ على التوالي والجدول الاتي يوضح تسلسل المصارف وحسب كل نسبة وحسب الافضلية .

جدول (8) خلاصة التحليل المالي

| اسم المصرف | مؤشرات السيولة | | | مؤشرات العائد | | | | مؤشرات المخاطرة | | | | | | |
|--------------|----------------|--------|------|---------------|------|--------|------|-----------------|------|--------|------|--------|------|--------|
| | X1 | الترتب | X2 | الترتب | X3 | الترتب | Y1 | الترتب | Y2 | الترتب | Y3 | الترتب | Y4 | الترتب |
| اشور | 0,56 | 1 | 0,42 | 2 | 0,06 | 5 | 0,04 | 1 | 0,10 | 1 | 0,11 | 5 | 0,55 | 6 |
| الشرق الاوسط | 0,60 | 2 | 0,35 | 5 | 0,15 | 1 | 0,02 | 3 | 0,05 | 2 | 0,06 | 3 | 0,95 | 4 |
| سومر | 0,60 | 3 | 0,44 | 1 | 0,09 | 3 | 0,02 | 3 | 0,05 | 2 | 0,08 | 4 | 1,08 | 3 |
| الخليج | 0,62 | 4 | 0,41 | 3 | 0,07 | 4 | 0,03 | 2 | 0,05 | 2 | 0,06 | 3 | 1,09 | 2 |
| الاهلي | 0,70 | 5 | 0,41 | 4 | 0,01 | 1 | 0,02 | 3 | 0,01 | 3 | 0,05 | 2 | 0,85 | 5 |
| بغداد | 0,75 | 6 | 0,19 | 6 | 0,13 | 2 | 0,02 | 3 | 0,02 | 4 | 0,03 | 1 | 1,63 | 1 |

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى الجداول السابقة.

اما من حيث نسبة الاحتياطي القانوني (X3) فكان افضل نسبة لمصرف الشرق الاوسط وبلغت ١٥٪ وهي جيدة لمقابلة المخاطرة ان حدثت وبمساعدة السلطة الرقابية ثم مصرف بغداد وبمتوسط ١٣٪ وكانت ادنى نسبة احتياطي الزامي لدى المصرف الأهلي العراقي فهي لاتتوافق مع نسبة الاحتياطي الالزامي اتجاه الودائع والمقررة من قبل السلطة النقدية والتي لا تكون اقل من ١٠٪ في احسن الظروف الاقتصادية ، وجاء مصارف اشور والخليج وسومر ايضا دون ١٥٪ .

اما على مستوى المتغير التابع الاول (Y1) جاء مصرف اشور بالمرتبة الاولى من حيث العائد المتحقق من الموجودات بلغ بالمتوسط ٤٪ ثم مصرف الخليج بمعدل ٣٪ وجاء المصارف الاربعة الاخرى بنفس العائد وهو ٢٪ اما على مستوى (Y2) فحقق مصرف اشور اعلى نسبة من العائد من توظيف الودائع وبلغت ١٠٪ ثم جاءت مصارف سومر والشرق الاوسط والخليج بنسبة ٥٪ وكانت ادنى نسبة لدى مصرف بغداد وبلغت ٢٪ .

اما على مستوى متغيرات المخاطرة فجاء مصرف اشور بأعلى نسبة مخاطرة على القروض الممنوحة وبلغت نسبة القروض غير المسددة ١١٪ وهي اعلى من النسبة المعيارية ١٠٪ ولا بد من زيادة تكوين مخصصات تعثر تلك القروض والدخول بتفاوض مع المدينين لقرض التسديد ، وكانت ادنى نسبة مخاطرة للمتغير (Y3) من نصيب مصرف بغداد وبلغت ٣٪ .



اما على مستوى مخاطرة السوق (Y4) وتضح ان الاضافات على القيمة الدفترية اقل من النسبة المعيارية السنوية ٢١ مرة وكانت منخفضة ولا يمكن لها ان تكون بصالح هدف المساهمين ولا بجانب تحفيز طلب المستثمرين على الاسهم المدرجة في السوق ، وكانت اعلى اضافة من نصيب مصرف بغداد 0,631 مرة وأدنى اضافة لمصرف اشور وبلغت ٠.٥٥ مرة .

خامسا: تقدير اثر مؤشرات السيولة على متغيرات العائد:

من الجدول () يتضح ان معنوية معاملات المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3) في اثرها على المتغير التابع Y1 ، كانت معنوية الثابت constant عند واحد 1% ، بينما كانت معنوية معلمة X1 عند مستوى معنوية 5%، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات المستقلة الاخرى (X3, X2) عند مستويات مقبولة احصائيا، وعليه يمكن القول انه في حالة تغير مؤشر الاصول السائلة X1 بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض العائد على الموجودات بنسبة -0.12257% ، وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي والمصرفي، اما المتغيرات الاخرى فلم يعتد بتأثيرها على المتغير التابع لعدم معنويتها، اما قيمة معامل التحديد المتعدد المعدل R² فبلغت 0.116% تقريبا من التغيرات في المتغير التابع تعزى الى المتغيرات المستقلة وان النسبة المتبقية من الواحد الصحيح من التغير في المتغير التابع (0.884) تعزى الى متغيرات اخرى لم تدخل في التقدير او تعزى الى عوامل عشوائية، وهذه النتيجة تشير الى ضعف القوة التفسيرية للنموذج، ومما يؤكد ذلك عدم معنوية النموذج ككل من خلال اختبار F. Test ، كذلك تشير قيمة اختبار D.W الى انها تقع في منطقة عدم الحسم بخصوص تأثير مشكلة الارتباط الذاتي على النموذج المقدر.

، فكانت (Y2) على المتغير التابع X1,X2,X3 اما معنوية اثر معاملات المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية X1 عند واحد 1% ، بينما كانت معنوية معلمة constant معنوية الثابت فكانت عند مستوى معنوية اقل من 10% تقريبا، في حين لم X2 5%، اما معنوية المتغير بمستوى مقبول احصائيا، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر الاصول X3 تثبت معنوية المتغير ، وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي والمصرفي ايضا، كذلك في حالة زيادة مؤشر التوظيف ، وهذه النتيجة تتفق مع 0.031854 بنسبة 1% يؤدي الى زيادة العائد على الودائع بنسبة المنطق اذ ان التوظيف يرتبط بعلاقة طردية مع عائد الودائع، وتشير قيمة معامل التحديد % تقريبا من التغيرات في المتغير التابع تعزى الى المتغيرات 0.146 الى ان R² المتعدد المعدل المستقلة وان النسبة المتبقية من الواحد الصحيح من التغير في المتغير التابع تعزى الى



متغيرات اخرى لم تدخل في التقدير او تعزى الى عوامل عشوائية، وهذه النتيجة تشير الى ضعف القوة التفسيرية للنموذج ايضا، اما معنوية النموذج ككل فكانت بمستوى 5% كما يشير اختيار الى انها تقع في منطقة عدم الحسم بخصوص تأثير D.W، كذلك تشير قيمة اختبار F. Test مشكلة الارتباط الذاتي على النموذج المقدر.

جدول (12) نتائج تقدير اثر مؤشرات السيولة المصرفية (مؤشر الاصول السائلة X1، ومؤشر التوظيف X2، ومؤشر الاحتياطي القانوني X3) على متغيرات العائد (العائد على الموجودات Y1 والعائد على الودائع Y2) باستخدام البيانات المدمجة Panel Least Squares Method في المصارف العراقية المختارة للمدة 2005 - 2019.

| Dependent Variable: Y2 | | | Dependent Variable: Y1 | | | Independent Variable |
|------------------------|-----------|--------|------------------------|-----------|--------|----------------------|
| Coeffic. | t-Stat. | Prob. | Coeffic. | t-Stat. | Prob. | |
| 0.076830 | 3.159123 | 0.0022 | 0.039159 | 4.482510 | 0.0000 | C |
| -0.075540 | -2.367673 | 0.0201 | -0.12257 | -1.969309 | 0.0521 | X1 |
| 0.031854 | 1.728171 | 0.0875 | -0.00475 | -0.718283 | 0.4745 | X2 |
| 0.117867 | 1.243729 | 0.2170 | 0.014726 | 0.432592 | 0.6664 | X3 |
| | 0.197935 | | | 0.149664 | | R ² |
| | 0.146646 | | | 0.116513 | | R ² |
| | 3.112271 | | | 1.498103 | | F |
| | 0.030446 | | | 0.220825 | | Prob. (F) |
| | 1.123834 | | | 1.086976 | | D.W |

المصدر: من نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10

4- تقدير اثر مؤشرات السيولة على متغيرات المخاطرة:

يشير الجدول (12) الى معنوية اثر معاملات المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3) على المتغير التابع Y3، فمن خلال Prob. لم تتضح معنوية جميع المتغيرات المستقلة (مؤشر الاصول السائلة X1، ومؤشر التوظيف X2، ومؤشر الاحتياطي القانوني X3) مع (الثابت constant) عند مستويات مقبولة احصائيا، ومما يؤكد ذلك ان القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة جدا من خلال معامل التحديد المتعدد المعدل R² اذ بلغ 0.001693% اضافة الى عدم معنوية النموذج ككل من خلال اختبار F. Test، ناهيك عن كون النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، ولذلك لا يعول على تقدير نموذج اثر مؤشرات السيولة على مخاطر الائتمان (Y3) في التفسير والتحليل والتنبؤ.

اما معنوية اثر معاملات المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3) على المتغير التابع Y4، فكان كل من الثابت constant ومتغيرات (مؤشر الاصول السائلة X1، ومؤشر التوظيف X2) بمستويات معنوية غير مقبولة احصائيا، في حين كان متغير (مؤشر الاحتياطي القانوني X3)



معنويا عند مستوى 1% ، بمعنى انه في حالة زيادة مؤشر الاحتياطي القانوني X3 بنسبة 1% يؤدي الى زيادة مخاطر السوق بنسبة 4.447190%، وهذه النتيجة لا تتفق مع المنطق والاسس النظرية اذ ان زيادة الاحتياطي القانوني غالبا ما تؤدي الى تقليل المخاطر. وتشير قيمة معامل التحديد المتعدد المعدل R^2 الى ان 0.1466% تقريبا من التغيرات في المتغير التابع تعزى الى المتغيرات المستقلة وان النسبة المتبقية من الواحد الصحيح من التغير في المتغير التابع تعزى الى متغيرات اخرى لم تدخل في التقدير او تعزى الى عوامل عشوائية، ورغم ضعف القوة التفسيرية لهذا النموذج الا انه يعد اعلى قوة تفسيرية تم تحقيقها لقياس اثر التغيرات في المتغير التابع الى تعزى الى المتغيرات المستقلة للنماذج السابقة، وتشير معنوية النموذج ككل انها بمستوى 1% كما يتبين ذلك من اختبار F. Test ، اما قيمة اختبار D.W فإنها تقع في منطقة عدم الحسم بخصوص تأثير مشكلة الارتباط الذاتي على النموذج المقدر.

ومؤشر X1 جدول (13) نتائج تقدير اثر مؤشرات السيولة المصرفية (مؤشر الاصول السائلة 3Y) على متغيرات المخاطرة (مخاطر الائتمان X3، ومؤشر الاحتياطي القانوني X2) التوظيف في (Panel Least Squares Method) باستخدام البيانات المدمجة Y، ومخاطر السوق 4 المصارف العراقية المختارة للمدة 2005 - 2019.

| Dependent Variable: Y4 | | | Dependent Variable: Y3 | | | Independent Variable |
|------------------------|-----------|--------|------------------------|-----------|--------|----------------------|
| Coeffic. | t-Stat. | Prob. | Coeffic. | t-Stat. | Prob. | |
| 0.228032 | 0.493539 | 0.6229 | 0.052782 | 1.360034 | 0.1774 | C |
| 0.969492 | 1.599469 | 0.1134 | 0.028757 | 0.564821 | 0.5737 | X1 |
| -0.514126 | -1.468172 | 0.1457 | -0.035250 | -1.198434 | 0.2340 | X2 |
| 4.447190 | 2.470056 | 0.0155 | 0.119162 | 0.787955 | 0.4329 | X3 |
| 0.141920 | | | 0.035343 | | | R ² |
| 0.111986 | | | 0.001693 | | | R ⁻² |
| 4.741233 | | | 1.050298 | | | F |
| 0.004149 | | | 0.374619 | | | Prob. (F) |
| 1.092699 | | | 0.883064 | | | D.W |

المصدر: من نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- تقوم ادارات المصارف التجارية عينه البحث بتطبيق نسب السيولة المصرفية (الاصول لسائلة ، التوظيف ، الاحتياطي القانوني - الخ) و هي معمول بها لدى السلطة النقدية (البنك المركزي).
- 2- اظهرت نتائج التحليل المالي احتفاظ المصارف العينة بمستويات عالية من السيولة تفوق النسبة المعيارية المحددة من السلطة النقدية (30 - 35) % فهي بذلك تطبيق سياسات احترازية ضد المخاطرة.
- 3- تبين ايضا انخفاض نسب التوظيف للموارد المتاحة لاسيما للتسهيلات الائتمانية و الاستثمارات المالية لاسيما في السنوات الاخيرة لمدة البحث و يعود سبب ذلك للظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلاد.
- 4- اوضح التحليل المالي ايضا انخفاض واضح في نسب العائد على الموجودات ROA و العائد على الودائع ROD و هي تقل عن النسب المعيارية.
- 5- اتضح ان المصارف العينة اغلبها لا تعاني من مشكله مخاطرة الائتمان ما عدا مصرف (سومر) حيث كانت النسبة ضمن النسبة المعيارية.
- 6- اظهرت نسبه مخاطرة السوق بان المصارف العينة اخذه بانخفاض نسبة القيمة السوقية للدفترية لأسهمها و هي اقل من الواحد الصحيح لاسيما للسنوات الاخيرة من البحث بمعنى ان السوق لم يضيف شيء على ثروة المساهمين.
- 7- تبين ان مؤشرات السيولة (X1) فقط يؤثر على العائد على الموجودات والودائع للعلاقة العكسية بينهما فكلما ازدادت الاصول السائلة ينخفض العائد على الموجودات و الودائع في حين لم تثبت معنوية X2X3 على المتغيرات التابعة الى العائد وكان تأثير X1 محدود عليها.
- 8- كان للمتغيرات X1X2 أثر معنوي على (Y2) في حيث لم تثبت اثراً معنوياً ل X3 على Y2 وكان التأثير ايضاً محدوداً.
- 9- لم يكن هناك اية أثر معنوي للمتغيرات المستقلة X1X2X3 على المتغيرات التابعة الخاصة بالمخاطرة وكانت القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة جداً والمتمثلة بقيمة R2 المصحح.
- 10- اظهرت نتائج تأثير المتغيرات المستقلة على (Y4) خطر السوق فلم تثبت معنوية X1X2 في حيث كان متغير X3 (الاحتياطي) معنوياً و بتأثير محدود بلغ 11%.



ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة قيام المصارف العينة بالاهتمام بالتطورات الحديثة بالصناعة المصرفية و توسيع دائرة العمليات المصرفية ووضع استراتيجيات لزيادة القدرة التنافسية و المهارات لتعزيز تلك القدرة.

2- اعادة النظر بالاحتياطي الالزامي لا سيما في المصرف الاهلي العراقي و هو منخفض جداً لا يسمح للبنك المركزي بمساعدة المصرف في حالة تعرضه للمخاطرة وكذلك مصرفي بغداد، آشور.

3- و اوصى البحث بضرورة قيام ادارات المصارف المواءمة ما بين متغيرات السيولة والمتغيرات التابعة على ضوء النسب المعيارية المعتمدة من قبل السلطة النقدية.

ح:القران الكريم

المصادر العربية

أولاً: الكتب

- 1- الشماع ، خليل محمد حسن ، ادارة المصارف ، الطبعة الثانية ، مطبعة الزهراء ، 2005.
- 2- هندي ، منير ابراهيم : ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات ، (الطبعة الثالثة) المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 2008.
- 3- سيرين سميح ابو رحمة ، السيولة المصرفية و اثرها في العائد و المخاطرة ، مذكرة مقكرة لنيل شهادة الماجستير كلية التجارة قسم ادارة اعمال ، الجامعة الاسلامية،غزة،2009.
- 4- عقل ، وجهات نظر مصرفية مكتبة المجتمع العربي ، عمان، 2006.
- 5- رمضان ، زياد ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان 2003.



6- الشواورة، فيصل ، الاستثمار في بورصة الاوراق المالية ((الاسس النظرية والعملية)) دار وائل للنشر والتوزيع ط1 ، عمان ، 2008.

7- الشمري، صادق راشد ، ادارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية (ط) عمان، ادارة صفاء للنشر و التوزيع،2009.

8- الشبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

ثانياً: البحوث والمجلات:

1- سيرين سميح ابو رحمة ، السيولة المصرفية و اثرها في العائد و المخاطرة ، مذكرة مقكرة لنيل شهادة الماجستير كلية التجارة قسم ادارة اعمال ، الجامعة الاسلامية،غزة،2009.

2- الشخيلي ، فالح عبد الكريم ،اساسيات و إجراءات الاقتراض مجلة الرشيد المصرفي ، العدد الثاني ، 2001.

3- العافي ، احمد حسين تبال ، استخدام البرمجية التربيعية في تحديد المنطقة الاستثمارية المثلى ، العدد الثاني ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية ، 2008 .

4- العاني ، عماد محمد علي عبد اللطيف ،التربط بين المصارف التجارية والسوقية المالية في الاقتصادات العربية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد السادس، 2002.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

1- الخطيب ، منال ، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة رسالة ماجستير جامعة حلب 2004 .

2- محمد ، حاكم محسن ، تغيير الهيكل المالي و أثره في قيمة المنشأة ، اطروحة دكتوراه ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 1995 .

3- ثويني ، فلاح حسن ، دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق ، رسالة ماجستير ادارة و اقتصاد ، الجامعة المستنصرية، 1998.



رابعاً: التقارير والدوريات:

- 1- التقارير السنوية لمصرف بغداد (مساهمة خاصة) للمدة من (2005 – 2019)
- 2- التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري (مساهمة خاصة) للمدة من (2005 – 2019)
- 3- التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط (مساهمة خاصة) للمدة من (2005 – 2019)
- 4- التقارير السنوية لمصرف الاهلي العراقي (مساهمة خاصة) للمدة من (2005 – 2019)
- 5- التقارير السنوية لمصرف اشور (مساهمة خاصة) للمدة من (2005 – 2019)

المصادر الاجنبية:

- 1- Rose, Peter, Commercial bank mangemnt Hill, 1999 (210, 284,378) 354
- 2- Howells, Peter , Bain Keith. Financial markets& Institutions 3th ed prentice Hall 2007,24Bodie , Zvi ALEX, Kane , ALAN Marcuse Inrestments , 4th ,ed, IrwinMcGraw – Hill , 2001
- 3- Hemple George H. & Simon son , Danald G &coleman , Alan B., Bank mangement 4thed , John wiley& son , s luc.u.s.a , 1999 . 67 , 93.
- 4- Brigham , Eugene F. & Ehrhardt , Michael c., FinaancialManagement Theory and practice , R.R. Dinnelley Willard , 11th Edition , 2011 ; 219 , 220
- 5- Koch , w , timothy , & MacDonald , S ., Scoatt Bank Management , 4thEd.Dryden press Harcourt collage publish.ers, w . s . A : 2000 : 137
- 6- Archer , H . S tephen and choate . GmarcandRacette George , Financial Management 2 and , ed ., N . y.John wiled and sons, 1983.
- 7- Pike Richard & Neale , Bill Corporate Financial and Investment Decision & Strategies 5thed Prentice Hall ,Harlow,2006 , 202
- 8- Livingstone John Leslie & Grossman Theodre Finance and accounting 3th John wiley& Sons Inc 2002 , 22 Schoen holtz&Cecchetti 2015 , 111 Hample simonson 1999 : 67 , 93



الملاحق

مؤشر السيولة (الأصول السائلة/مج الموجودات) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2019-2005)

| المتوسط | مصرف سومر | مصرف آشور | مصرف الاهلي العراقي | مصرف الشرق الاوسط | مصرف الخليج التجاري | مصرف بغداد | المصرف السنوات |
|---------|-----------|-----------|---------------------|-------------------|---------------------|------------|----------------|
| 0.55 | 0.51 | 0 | 0.93 | 0.38 | 0.71 | 0.77 | 2005 |
| 0.7 | 0.52 | 0.90 | 0.82 | 0.53 | 0.72 | 0.84 | 2006 |
| 0.65 | 0.61 | 0.37 | 0.84 | 0.52 | 0.73 | 0.81 | 2007 |
| 0.67 | 0.70 | 0.18 | 0.82 | 0.58 | 0.84 | 0.89 | 2008 |
| 0.66 | 0.43 | 0.29 | 0.80 | 0.81 | 0.72 | 0.88 | 2009 |
| 0.63 | 0.53 | 0.42 | 0.62 | 0.65 | 0.76 | 0.78 | 2010 |
| 0.65 | 0.50 | 0.64 | 0.70 | 0.61 | 0.67 | 0.79 | 2011 |
| 0.62 | 0.66 | 0.33 | 0.78 | 0.67 | 0.44 | 0.85 | 2012 |
| 0.62 | 0.61 | 0.62 | 0.77 | 0.70 | 0.58 | 0.44 | 2013 |
| 0.68 | 0.61 | 0.72 | 0.71 | 0.63 | 0.58 | 0.84 | 2014 |
| 0.65 | 0.61 | 0.88 | 0.56 | 0.59 | 0.56 | 0.67 | 2015 |
| 0.60 | 0.61 | 0.59 | 0.64 | 0.59 | 0.49 | 0.69 | 2016 |
| 0.66 | 0.68 | 0.88 | 0.66 | 0.56 | 0.46 | 0.69 | 2017 |
| 0.67 | 0.74 | 0.70 | 0.72 | 0.63 | 0.52 | 0.71 | 2018 |
| 0.64 | 0.68 | 0.89 | 0.57 | 0.55 | 0.55 | 0.61 | 2019 |
| 0.64 | 0.6 | 0.56 | 0.7 | 0.6 | 0.62 | 0.75 | المتوسط |
| 0.72 | 0.74 | 0.90 | 0.93 | 0.81 | 0.84 | 0.89 | Max |
| 0.55 | 0.51 | 0.18 | 0.56 | 0.38 | 0.44 | 0.44 | Min |

مؤشر السيولة نسبة التوظيف (القروض والسلف/ اجمالي الودائع) للمصارف عينة الدراسة للمدة
2019-2005 %

| المتوسط | مصرف سومر | مصرف آشور | مصرف الاهلي العراقي | مصرف الشرق الاوسط | مصرف الخليج التجاري | مصرف بغداد | المصرف السنوات |
|---------|-----------|-----------|---------------------|-------------------|---------------------|------------|----------------|
| 0.23 | 0.27 | 0 | 0.12 | 0.29 | 0.41 | 0.26 | 2005 |
| 0.24 | 0.13 | 0.16 | 0.52 | 0.21 | 0.26 | 0.18 | 2006 |
| 0.19 | 0.18 | 0.19 | 0.32 | 0.10 | 0.13 | 0.21 | 2007 |
| 0.18 | 0.25 | 0.12 | 0.25 | 0.22 | 0.11 | 0.11 | 2008 |
| 0.26 | 0.48 | 0.14 | 0.41 | 0.25 | 0.17 | 0.12 | 2009 |
| 0.39 | 0.41 | 0.30 | 0.69 | 0.51 | 0.19 | 0.22 | 2010 |



Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics



| | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|---------|
| 0.50 | 0.52 | 0.63 | 0.65 | 0.65 | 0.31 | 0.21 | 2011 |
| 0.50 | 0.51 | 0.71 | 0.44 | 0.58 | 0.64 | 0.13 | 2012 |
| 0.63 | 0.42 | 1.65 | 0.32 | 0.63 | 0.58 | 0.15 | 2013 |
| 0.54 | 0.51 | 0.78 | 0.49 | 0.78 | 0.54 | 0.15 | 2014 |
| 0.70 | 1.47 | 0.50 | 0.69 | 0.61 | 0.69 | 0.26 | 2015 |
| 0.65 | 1.41 | 0.72 | 0.84 | 0.30 | 0.38 | 0.25 | 2016 |
| 0.45 | 0.48 | 0.45 | 0.73 | 0.28 | 0.52 | 0.21 | 2017 |
| 0.40 | 0.57 | 0.45 | 0.38 | 0.19 | 0.62 | 0.17 | 2018 |
| 0.49 | 0.58 | 0.65 | 0.61 | 0.31 | 0.61 | 0.18 | 2019 |
| 0.42 | 0.44 | 0.42 | 0.41 | 0.35 | 0.41 | 0.19 | المتوسط |
| 0.59 | 1.20 | 0.78 | 0.84 | 0.78 | 0.69 | 0.26 | Max |
| 0.19 | 0.13 | 0.02 | 0.12 | 0.7 | 0.11 | 0.11 | Min |

جدول () مؤشر السيولة (الاحتياطي القانوني / الودائع وما بحكمها) للمصارف العينة للمدة 2005 – 2019

| المتوسط | مصرف سومر | مصرف آشور | مصرف الاهلي العراقي | مصرف الشرق الاوسط | مصرف الخليج التجاري | مصرف بغداد | المصرف |
|---------|--------------|-----------|---------------------------|-------------------------|------------------------|------------|--------|
| 0.12 | 0.13 | 0 | 0.06 | 0.25 | 0.08 | 0.18 | 2005 |
| 0.11 | 0.11 | 0.03 | 0.01 | 0.18 | 0.15 | 0.17 | 2006 |
| 0.10 | 0.18 | 0.02 | 0.02 | 0.17 | 0.09 | 0.14 | 2007 |
| 0.08 | 0.06 | 0.01 | 0.01 | 0.17 | 0.08 | 0.14 | 2008 |
| 0.10 | 0.11 | 0.02 | 0.01 | 0.16 | 0.07 | 0.2 | 2009 |
| 0.08 | 0.08 | 0.08 | 0.01 | 0.11 | 0.06 | 0.11 | 2010 |
| 0.07 | 0.07 | 0.07 | 0.02 | 0.11 | 0.08 | 0.1 | 2011 |
| 0.08 | 0.04 | 0.09 | 0.01 | 0.15 | 0.06 | 0.1 | 2012 |
| 0.07 | 0.01 | 0.06 | 0.02 | 0.12 | 0.09 | 0.12 | 2013 |
| 0.10 | 0.09 | 0.1 | 0.01 | 0.16 | 0.12 | 0.12 | 2014 |
| 0.08 | 0.12 | 0.03 | 0.01 | 0.14 | 0.02 | 0.13 | 2015 |
| 0.06 | 0.02 | 0.09 | 0.01 | 0.14 | 0.02 | 0.1 | 2016 |
| 0.10 | 0.06 | 0.16 | 0.01 | 0.14 | 0.06 | 0.14 | 2017 |
| 0.08 | 0.09 | 0.09 | 0.01 | 0.09 | 0.05 | 0.12 | 2018 |



Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics



| | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|---------|
| 0.08 | 0.12 | 0.05 | 0.02 | 0.14 | 0.05 | 0.13 | 2019 |
| 0.09 | 0.09 | 0.06 | 0.01 | 0.15 | 0.07 | 0.13 | المتوسط |
| 0.12 | 0.18 | 0.16 | 0.06 | 0.25 | 0.12 | 0.2 | Max |
| 0.06 | 0.01 | 0 | 0 | 0.11 | 0.02 | 0.1 | Min |

مؤشر العائد على الموجودات (صافي الدخل/ مج الموجودات) للمصارف عينة الدراسة للمدة 2019-2005

| المتوسط | مصرف سومر | مصرف آشور | مصرف الاهلي العراقي | مصرف الشرق الاوسط | مصرف الخليج التجاري | مصرف بغداد | المصرف السنوات |
|---------|-----------|-----------|---------------------|-------------------|---------------------|------------|----------------|
| 0.02 | 0.04 | 0 | 0.02 | 0.03 | 0.02 | 0.01 | 2005 |
| 0.03 | 0.03 | 0.03 | (-0.01) | 0.02 | 0.03 | 0.03 | 2006 |
| 0.04 | 0.03 | 0.08 | 0.03 | 0.04 | 0.03 | 0.05 | 2007 |
| 0.04 | 0.01 | 0.06 | 0.04 | 0.02 | 0.06 | 0.04 | 2008 |
| 0.03 | 0.05 | 0.06 | 0.01 | 0.02 | 0.03 | 0.02 | 2009 |
| 0.02 | 0.01 | 0.05 | 0.01 | 0.02 | 0.02 | 0.01 | 2010 |
| 0.03 | 0.01 | 0.05 | 0.01 | 0.03 | 0.03 | 0.02 | 2011 |
| 0.04 | 0.01 | 0.06 | 0.05 | 0.03 | 0.07 | 0.02 | 2012 |
| 0.03 | 0.01 | 0.04 | 0.03 | 0.03 | 0.06 | 0.02 | 2013 |
| 0.018 | 0.01 | 0.02 | 0.01 | 0.01 | 0.04 | 0.02 | 2014 |
| 0.01 | 0.01 | 0.02 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 2015 |
| 0.03 | 0.02 | 0.04 | 0.04 | 0.02 | 0.01 | 0.02 | 2016 |
| 0.02 | 0.01 | 0.04 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 2017 |
| 0.01 | 0.01 | 0.01 | (-0.01) | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 2018 |
| 0.01 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 2019 |
| 0.02 | 0.02 | 0.04 | 0.02 | 0.02 | 0.03 | 0.02 | المتوسط |
| 0.04 | 0.5 | 0.08 | 0.05 | 0.04 | 0.07 | 0.05 | Max |
| 0.01 | 0.01 | 0.01 | -0.01 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | Min |



جدول () مؤشر العائد على الودائع (صافي الدخل / اجمالي الودائع للمصارف العينة للفترة 2005 - 2019)

| المتوسط | مصرف سومر | مصرف آشور | مصرف الاهلي العراقي | مصرف الشرق الاوسط | مصرف الخليج التجاري | مصرف بغداد | المصرف |
|---------|-----------|-----------|---------------------|-------------------|---------------------|------------|---------|
| 0.08 | 0.15 | صفر | 0.14 | 0.13 | 0.05 | 0.01 | 2005 |
| 0.03 | 0.08 | 0.02 | -0.04 | 0.06 | 0.05 | 0.03 | 2006 |
| 0.09 | 0.09 | 0.14 | 0.07 | 0.1 | 0.04 | 0.08 | 2007 |
| 0.07 | 0.04 | 0.11 | 0.08 | 0.06 | 0.09 | 0.05 | 2008 |
| 0.06 | 0.15 | 0.11 | 0.01 | 0.05 | 0.04 | 0.02 | 2009 |
| 0.04 | 0.01 | 0.13 | 0.02 | 0.03 | 0.03 | 0.02 | 2010 |
| 0.05 | 0.01 | 0.11 | 0.03 | 0.06 | 0.05 | 0.03 | 2011 |
| 0.09 | 0.01 | 0.23 | 0.1 | 0.07 | 0.12 | 0.02 | 2012 |
| 0.07 | 0.01 | 0.19 | 0.04 | 0.06 | 0.11 | 0.02 | 2013 |
| 0.04 | 0.01 | 0.09 | 0.02 | 0.01 | 0.08 | 0.02 | 2014 |
| 0.03 | 0.04 | 0.09 | 0.01 | 0.03 | 0.02 | 0.01 | 2015 |
| 0.07 | 0.05 | 0.15 | 0.16 | 0.04 | 0.01 | 0.03 | 2016 |
| 0.02 | 0.01 | 0.07 | 0.02 | 0.01 | 0.02 | 0.01 | 2017 |
| 0.00 | 0.01 | 0.03 | -0.03 | 0.01 | 0.01 | 0.01 | 2018 |
| 0.01 | 0.01 | 0.04 | 0.04 | 0.01 | -0.02 | 0.01 | 2019 |
| 0.05 | 0.05 | 0.10 | 0.04 | 0.05 | 0.05 | 0.02 | المتوسط |
| 0.09 | 0.15 | 0.23 | 0.16 | 0.13 | 0.12 | 0.08 | Max |
| 0 | 0.01 | 0 | -0.04 | 0 | -0.02 | 0.01 | Min |